يصدرون بضائعهم الى الخارج، من طريق الجسور، وكذلك، منع اصحاب بيّارات الحمضيات، في قطاع غزة، من تصدير منتوجاتهم الى اوروبا الغربية، حتى لا ينافسوا «البرتقال اليافاوي». وكانت نتيجة كل ذلك ربط السكان بسوق العمل الاسرائيلي (نصف مداخيل قطاع غزة؛ ثلث المداخيل في الضفة الفلسطينية). وحصرت اسرائيل معظم تجارة المناطق معها. اذ ان «تسعين بالمئة من واردات المناطق تأتي من اسرائيل؛ وتوجهت ٧٥ بالمئة من صادرات المناطق اليها. صحيح ان الناتج القومي للفرد ارتفع، لكن الفجوة النسبية بينه وبين الناتج القومي للفرد في اسرائيل بقي كما هو. فالناتج القومي للفرد في الضفة [الفلسطينية] أقل ممّا هو في الاردن؛ وأقل من ذلك بكثير في قطاع غزة» (**المصدر نفسه**).

لقد كان المبرر الأمني هو السلاح الذي شهرته سلطات الاحتلال الاسرائيلية بغية الغاء حقوق المواطن الفلسطيني، الخاضع لسيطرة الاحتلال. وعلى الرغم من ادعاءات الاسرائيليين بتمسكهم بالقيم الديمقراطية، الاّ انهم تجاهلوا كل المعاهدات والمواثيق الدولية التي تحفظ حقوق السكان المدنيين تحت الاحتلال. وبذريعة الأمن، تمّت عمليات مصادرة الاراضي، والطرد، والاعتقال من دون محاكمة، ونسف البيوت، وغلق مؤسسات التعليم، وكل الممارسات القمعية الاخرى. وكان اعتقاد السلطات الاسرائيلية ان تلك الاجراءات كفيلة بازالة معالم الوحدة المجتمعية الفلسطينية، والهوية الوطنية للفلسطنيين، وتفتيتها لصالح بقاء الاحتلال واستمراريته.

لقد أوهم الاسرائيليون أنفسهم بأن الاجراءات المتبعة، ومرور الزمن، وحدهما، كفيلان بفرض حقائق جديدة على الارض. فلم يكن لدى أية حكومة اسرائيلية خطة محدّدة لحل مشكلة الاراضي الفلسطينية المحتلة. وقد واصلت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، والمسؤولون الامنيون تجاهل «الضائقة القاسية التي سبّبتها سلطات الاحتلال لسكان المناطق [المحتلة]. وتمّ، كذلك، تجاهل التغيّرات الاجتماعية والسياسية التي طرأت. وهذا، على ما يبدو، سبب كاف لمعرفة لماذا لم يتمّ توقع تفجّر الانتفاضة؟ ولماذا لم يتمّ توقّع توقيت اندلاعها؟» (اون ليفي، **دافار**، ١٩٨٩/١٢/٨).

وإذا كانت استراتيجية الانتفاضة تستند، أساساً، الى رفع تكلفة الاحتلال، على الصعد كافة، وجعل معادلة الربح والخسارة تميل الى غير مصلحة الاحتلال، ممّا يدفعه الى التخلّي عن المناطق المحتلة؛ فما هي انعكاسات الانتفاضة على اسرائيل، بعد عامين من انطلاقتها؟

الانعكاسات السياسية

كانت السنة الثانية للانتفاضة افتتحت بحدثين رئيسين شكّلا نتيجة هامّة جداً للسنة الاولى، على حدّ تعبير افرايم سنيه. ففي ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، أعلن ياسر عرفات قبوله قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، وادانة الارهاب. وخلال ساعات، أعلن وزير الخارجية الاميركية السابق، جورج شولتس، عن بدء حوار بين الولايات المتحدة الاميركية وم.ت.ف. وكان اعلان عرفات «التعبير النهائي عن تغيير في سياسة م.ت.ف. وهو التغيير الذي احدثه ضغط سكان المناطق [المحتلة]، من اجل تجسيد الانجازات السياسية التي حققوها من خلال الانتفاضة» (**دافار**، ١٩٨٩/١٢/٨).

وعدّد سنيه الانعكاسات السياسية لبدء الحوار بين م.ت.ف. والولايات المتحدة الاميركية، بالتالي: «١ ـ فتح قناة غير مباشرة للتحادث بين اسرائيل وم.ت.ف.؛ ٢ ـ تغيير موقف الولايات المتحدة الاميركية ازاء النزاع، وهو [الموقف] القريب أكثر للعب دور ' وسيط مناسب ' ، بدلاً من كونها المدافع الوحيد عن اسرائيل؛ ٣ ـ أصبح بامكان الاتحاد السوفياتي، مقابل الحوار بين الولايات المتحدة الاميركية وم.ت.ف. ان يفتح أقنية اضافية للحوار مع اسرائيل؛ ٤ ـ كان على حكومة الوحدة في اسرائيل ان تقترح على الادارة في واشنطن خطة بنّاءة، وهكذا تبنّى شامير خطة المعراخ، وحوّلها الى مبادرة للحكومة بأجمعها، واعترفت حكومة اسرائيل، للمرة الاولى، في اطار المبادرة، بصورة رسمية، بالشعب الفلسطيني شريكاً اساسياً لها في المفاوضات السياسية» (**المصدر نفسه**).

ورأى الصحفي بن يشاي ان الانجاز الفلسطيني الهامّ، الذي سجّل لصالح الفلسطينيين العام الماضي، وتحقق من خلال تضحيات ومعاناة، تمثّل في «مأسسة الانتفاضة وتحويلها الى ظاهرة